2021

الأغذية والزراعة

ADQ FWD

القابضة فورورد

تقرير

تعزيز مستقبل الغذاء لتحقيق المرونة المستدامة

مقدمة

بلغ قطاع الأغذية والزراعة حالياً نقطة تحول حاسمة نظراً إلى الاضطرابات التي يواجهها ولمواكبة التحولات التكنولوجية السريعة وللتوجه نحو مستقبل أكثر استدامة.

ففيما يُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من 7.8 مليارات نسمة في عام 2020 إلى 9.9 مليارات بحلول عام 2050، سيصبح إنتاج الغذاء أساسياً لتلبية طلبات المستهلكين والحدّ من تغير المناخ العالمي.

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الدور المحوري الذي تؤديه الأنظمة الغذائية القوية.

وفي هذا الإطار، يتطلب تعزيز المرونة الغذائية التنسيق والتواصل والتعاون بين الجهات الرئيسية لدعم أجيال المستقبل والمساهمة في التنويع الاقتصادي للدولة خلال الخمسين عاماً القادمة.

ونظراً لأنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تستورد قرابة 90 في المئة من أغذيتها سنوياً، يتوجب القيام بتقييم كامل سلسلة القيمة الغذائية الزراعية ، إضافة إلى إعادة النظر في الموارد المحلية والخارجية ومجالات القوة والضعف.

ولتمتين النظام الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة يتوجب زيادة الإنتاج المحلي، وتنويع الواردات، وإنشاء شراكات دولية وطيدة، وترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي للأغذية.

جمعت "القابضة" (ADQ) مؤخرًا قادة وخبراء في مجال الأغذية والزراعة لمناقشة سبل التعاون وضمان الوصول إلى أغذية آمنة وكافية ومستدامة وبأسعار مناسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار العام.

يستند تقرير "القابضة" (ADQ) على أبرز النتائج والأبحاث الحديثة والنماذج الناجحة التي اعتمدتها دول أخرى ويحدد إطار عمل جديداً للمرونة الغذائية. ويعتبر موضوعه **"تعزيز مستقبل الغذاء لتحقيق المرونة المستدامة"** مهماً للحكومات والشركات والمستثمرين ورواد الأعمال.

منصور الملا
رئيس مجموعة المحافظ الاستثمارية في "القابضة" (ADQ)

الجزء الأول

نظرة عن قطاع الأغذية العالمي في القرن الحادي والعشرين

سيشهد قطاع الأغذية والزراعة ضغوطاً أكبر في السنوات القادمة حيث يتوقع أن يتزايد عدد سكان العالم بشكل كبير في العقدين المقبلين.

يتعين على المنظومة الغذائية إنتاج نسبة 35 في المئة إضافية من الأغذية خلال العقد القادم لتوفير الطعام لمليارَي نسمة أخرى.

تعتبر كمية الاغذية التي سيتم انتاجها أحد العوامل التي تؤثر على النظام الغذائي.

ومن المتوقع أن تضمّ الطبقة المتوسطة 5.3 مليارات نسمة بحلول عام 2030. وسيحدث ارتفاع الدخل القابل للإنفاق تغييراً في النظم الغذائية الاستهلاكية وعادات التسوق، ما سيزيد من الضغوط على النظام الغذائي.

وتتفاقم هذه التغييرات بفعل تقلّب المناخ، وتبدّل المشهد الجغرافي السياسي، وتهالك البنية التحتية للإمداد والتوزيع؛ مما أثّر على الاستقرار النسبي الذي شهدته خطوط تجارة المواد الغذائية الرئيسية في العقدين الماضيين.

نتيجةً لهذه العوامل، تبرز الحاجة إلى تسريع الاستثمارات في كامل سلسلة القيمة لمواجهة التحدي المقبل.

وفي ما يتعلق بالإنتاج، تعمل الاستثمارات على تعزيز الكفاءة وتنويع مناطق الإنتاج العالمية وتطوير أغذية جديدة. أما من ناحية التوزيع، فيمكن للاستثمارات أن توفر الكميات اللازمة من الأغذية وتساهم في الحدّ من الهدر. كذلك، ستبرز الحاجة إلى التعاون بين الشركاء للوصول إلى مستويات الاستثمارات المطلوبة في التقنيات المتقدمة والبنية التحتية وسلاسل التوريد المتكاملة لتسهيل معالجة الأغذية وتخزينها وإنتاجها وتوزيعها.

يعتبر الاستثمار ضرورياً لتطوير قطاع الأغذية والزراعة بطريقة مستدامة.

يعتبر الاستثمار ضرورياً لتطوير قطاع الأغذية والزراعة بطريقة مستدامة.

تقدّر قيمة الاستثمارات المطلوبة عالمياً بـ 200 مليار دولار أمريكي (735 مليار درهم إماراتي) سنوياً حتى عام 2050 لتقليص الفجوة القائمة في العرض والطلب على الغذاء، علماً أنّ قيمة الاستثمارات تختلف بين دولة وأخرى.

المصدر: البنك الدولي

الجزء الثاني

الاستفادة من إمكانات دولة الإمارات العربيةالمتحدة

بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تخطّي العوامل الهيكلية على مر السنين

قيود الموارد

الاعتماد على الواردات

القدرة التنافسية من حيث التكلفة

هدر الطعام

أدى انتشار جائحة كوفيد-19 حول العالم في بداية عام 2020 إلى وضع كافة سلاسل الإمدادات الغذائية قيد الاختبار.

وكانت دولة الإمارات قد أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات فحافظت على مخزون الأغذية لديها وثبات الأسعار، وسرّعت وتيرة الاستثمار في الأغذية والزراعة لدعم نظامها الغذائي وتجنب أيّ عوائق محتملة في المستقبل.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذٍ كافٍ على مدار العام. وتسعى الدولة إلى تصدّر مؤشر الأمن الغذائي العالمي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للإيكونومست بحلول عام 2051، وبالتالي، تستثمر في إنتاج الأغذية المحلية المستدامة. كما أنها تستخدم التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتعلم الآلي لتلبية المتطلبات طويلة المدى للدولة المتنامية.

الدول الـ15 الأولى ذات نسبة الواردات الأعلى (دولار أمريكي 2018)

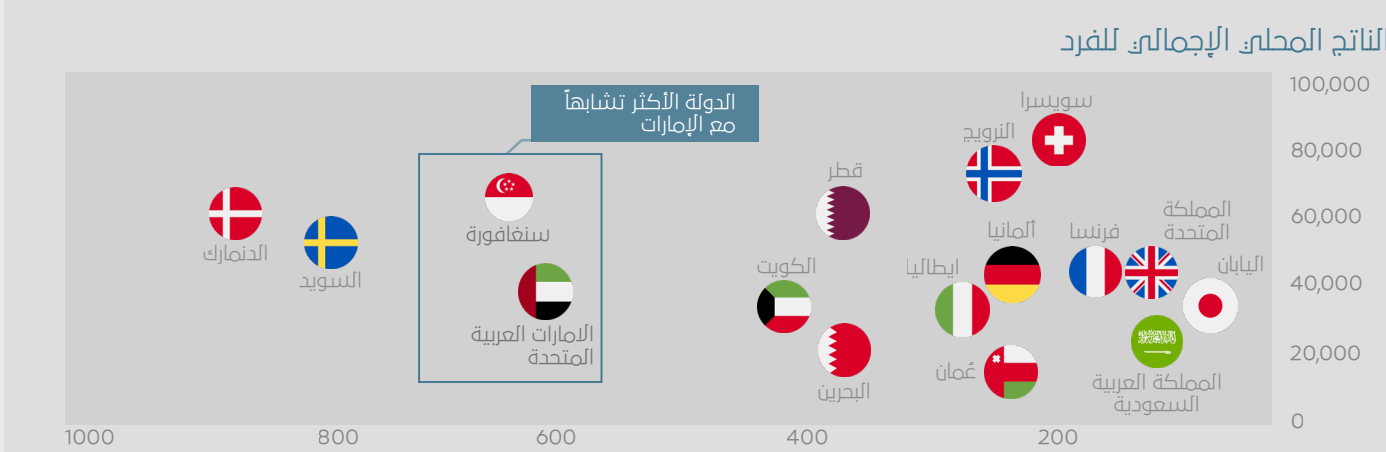

ملاحظة: تشمل المواد الغذائية الأساسية الحبوب والبيض ومشتقات الحليب واللحوم والسمك والسكر، تستثنى الدول الصغيرة والجزر | المصدر: بيانات Trademap

"نستثمر في الإنتاج المحلي وترابط سلسلة التوريد عالميا لدعم مستقبل الغذاء في دولة الإمارات العربية المتحدة."

جيل أدوتيفي
المدير التنفيذي لمحفظة الأغذية والزراعة، "القابضة" (ADQ)

الإمارات العربية المتحدة تضع إطار عمل متيناً لتجارة الأغذية

يواجه المنتجون المحليون منافسة شديدة من الواردات رخيصة الأسعار، وبالأخص منتجات الألبان والدواجن. وتعود تكلفة الإنتاج المرتفعة في الإمارات العربية المتحدة إلى عدد من العوامل منها الظروف البيئية والتقدم التكنولوجي. وتواجه دول أخرى مثل هذه العوائق وتتخذ تدابير تزيد من مرونتها الغذائية مثل سنغافورة.

يمكن للقطاعين العام والخاص أن يلعبا دوراً فعالاً في سلسلة القيمة الغذائية والزراعية. ودورنا كحكومة مساعدتهما على النجاح وتعزيز الكفاءة التشغيلية مع الترويج للأغذية المحلية. القطاع الخاص شريكنا الرئيسي في قيادة المرونة الغذائية.

ندرك جميعاً أن سلسلة التوريد الغذائي عبارة عن شبكة معقدة للغاية تشمل مختلف الجهات. ويتطلب تحقيق المرونة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وتعدّ الحكومة عامل التمكين الرئيسي لكافة أصحاب العلاقة حيث تولي الأولوية لتوفير أكبر الفرص للقطاع الخاص.

سعادة سعيد البحري سالم العامري
مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية

الاضطرابات المستقبلية التي ستواصل التأثير على النموذج الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة

تغير المحصول بحسب زيادة الحرارة العالمية بمعدل درجة مئوية

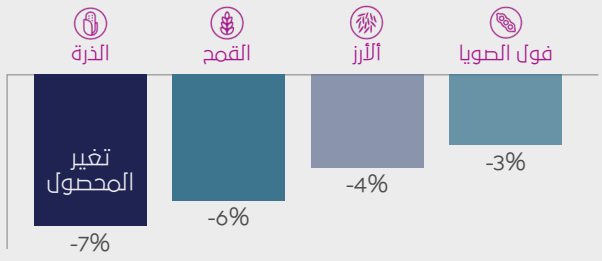

الزيادة في السلع والخدمات اللوجستية

كلفة الخدمات اللوجستية (مقارنة بـ2020 2019)

الزيادة الحقيقية في السعر (معدل النمو السنوي المركّب 2019 مقارنة بـ2021)

عوائق الإنتاج المحلي اللوجستية

- عوائق الموارد الطبيعية (عدم القدرة على زراعة السلع الأساسية بسبب ظروف المناخ والتربة)
- التشريعات الملائمة للاستيراد (رسوم 5 في المئة)
- غياب القدرة التنافسية من حيث التكلفة للتصنيع المحلي ضمن بعض الفئات (نطاق محلي صغير، تكاليف عالية)
- منافسة دول الجوار

لا بدّ من دعم قطاع إنتاج الغذاء لأهميته للمجتمع ليحدّ من تأثّره باضطرابات الإمدادات الغذائية.

الدكتور دينو فرانسيسكوتي موتيس
منسّق المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"

تعزيز الإنتاج

شكّل إنشاء شركة "سلال" التابعة لـ"القابضة" (ADQ) عام 2020 خطوة رئيسية نحو تنويع مصادر الغذاء والترويج للمنتجات الزراعية المحلية.

وتهدف خطط إقامة مجمع تكنولوجيا زراعية رائد ليصبح مركزاً إقليمياً للأغذية في الشرق الأوسط إلى إنتاج 39 ألف طن سنويا من الفاكهة والخضار الطازجة المزروعة محلياً في إمارة أبوظبي.

وتعمل شركات مثل "بيور هارفست" و"مزارع مدار" على بناء صوبات زراعية شبه آلية ومتطورة تكنولوجياً ستساهم في دعم النظام الغذائي.

"انطلاقاً من التزامنا برفع وتعزيز مستوى الانتاج المحلي، نحرص في شركة سلال على الاستثمار في البنية التحتية التي تعد الأفضل في فئتها، كما نعمل بكل ما بوسعنا لتوسيع نطاق دعمنا لتجار التجزئة وأفراد المجتمع."

سعادة المهندس جمال سالم الظاهري
الرئيس التنفيذي، سلال

مركز متصل عالمياً

تعتبر موانئ أبوظبي التي تدير وتشغل 11 ميناء ومحطة في الإمارات وغينيا أساسية لتسهيل حركة المنتجات الغذائية والزراعية في الإمارات والأسواق الدولية.

وتشمل شبكة سلسلة توريدها المتصلة ببعضها ما يزيد عن 36,000 سفينة سنوياً و1,200 شاحنة في اليوم، بإجمالي 18.63 مليون طن من البضائع.

"لو أخذنا الطلب الداخلي لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة فقط بالاعتبار، فسنكون حينها قد وضعنا قيوداً أمام جهودنا لتحقيق رؤيتنا الطموحة."

عبدالله الهاملي
رئيس قطاع المدن الصناعية والمنطقة الحرة
موانئ أبوظبي

الجزء الثالث

تعزيز فرص الإنتاج المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة

في معظم الدول، يعتبر رفع مستويات الإنتاج المحلي من الأغذية أحد أبرز عوامل زيادة المرونة الغذائية.

ويختلف مدى الاكتفاء الذاتي للدول ويتأثر بعدد من العوامل مثل المناخ وتكلفة المعيشة وتوفّر العمالة. وبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، تشير التقديرات إلى أنه مع التكنولوجيا الحالية، يمكن للدولة أن تضاعف انتاجها المحلي.

عند اعتماد استراتيجية التوطين، غالباً ما تقيّم الحكومات إذا كان عليها تقديم الدعم والحوافز لمنتجي الأغذية المحليين للمساعدة في رفع مستوى الإنتاج المحلي وإثراء القيمة الاقتصادية.

فمن ناحية، قد ترغب هذه الحكومات في حماية الجهات المحلية من المنافسة الدولية غير العادلة. وفي المقابل، إذا لم تنظّم الحوافز جيداً، قد تؤدي إلى تقليص الإنتاجية المحلية والابتكار وزيادة الأسعار الاستهلاكية.

ويواجه المنتجون المحليون في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديات هائلة ويعتبر المناخ أوّلها. كذلك، تعدّ وفورات الحجم والقدرة التنافسية من حيث التكلفة صعبة بالنسبة إلى الشركات المحلية نظراً لتعداد السكان.

وينتج عن سياسة السوق المفتوح التي تعتمدها الدولة منافسة شديدة من العلامات التجارية العالمية. وأخيراً، هناك تصور خاطئ لدى العديد من المستهلكين بأن جودة المنتجات المحلية لا تتوافق مع المعايير الدولية.

آلية عمل سنغافورة الناجحة

تشترك سنغافورة والإمارات العربية المتحدة في مستويات المعيشة العالية واستيراد الغذاء، ولذلك اختيرت دراسة استراتيجية المرونة الغذائية في إحدى دول جنوب شرق آسيا.

وتهدف سنغافورة إلى مضاعفة الاكتفاء الذاتي في الدولة بثلاثة أضعاف وصولاً إلى 30 في المئة بحلول عام 2030، وضمان عدم تجاوز أي دولة نسبة 30 في المئة من إجمالي حجم واردات سلعة معينة.

"إذا قمت بدمج التصنيع المتقدم مع قطاع الزراعة، فإنك تنشئ قطاعاً جديداً مدعوماً بالتكنولوجيا."

يوجين توه
رئيس انتربرايز سنغافورة

أنشأت سنغافورة وكالة الغذاء السنغافورية عام 2019، وأرست سياسة مرونتها الغذائية على أربع ركائز هي:

- تعزيز الإنتاج المحلي
- تخزين المواد الغذائية الرئيسية
- تنويع مصادر الواردات
- بناء الشراكات الدولية

ولتحقيق هذه الأهداف، خصصت الحكومة مبلغ 30 مليون دولار سنغافوري (81 مليون درهم إماراتي) من المنح لمساعدة المزارعين المحليين على الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة لزيادة الإنتاج. وقد حددت الحكومة أهدافاً للإنتاج المحلي من البيض والخضار الورقية والأسماك والمأكولات البحرية، وتجاوزت تلك الأهداف بالفعل.

أدت الحوافز وتوعية المستهلكين ودعم العلامات التجارية الغذائية إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية.

وفي هذا الإطار، قامت سنغافورة بتخزين استهلاك عام واحد من الأرز الأبيض الذي يمتلكه ويديره القطاع الخاص بالكامل. وحققت الحكومة هدفها من خلال ترخيص استيراد الأرز مع ضرورة الحفاظ على مخزونه الاستهلاكي لمدة عام واحد.

وتقيم سنغافورة الشراكات مع الدول المجاورة، بما في ذلك إندونيسيا وفيتنام وبروناي والصين لتسهيل الاستثمارات الخاصة وتبادل القدرات. ومن هذه الشراكات الاستثمار في مرافق تربية الأحياء المائية في بروناي وفي منطقة الغذاء في جيلين الصينية، لتطوير تقنيات غذائية جديدة. وتدعم هذه الأنشطة غاية سنغافورة المتمثلة بالحفاظ على إمدادات مستقرة وآمنة من الغذاء.

منح الأولوية للإنتاج المحلي

من خلال تحديدها للأولويات، تتمكن الحكومات من معرفة مواقع وحجم الدعم الذي يحتاج إليه المنتجون المحليون.

القسم الأول

كامل سلسلة قيمة المنتجات الأساسية التي يمكن زراعتها محلياً

تحظى هذه المنتجات باهتمام بالغ من الحكومة

تشمل هذه المنتجات في دولة الإمارات العربية المتحدة المياه والمنتجات الزراعية الأوّلية الأخرى مثل منتجات الألبان والدواجن ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبعض المنتجات الطازجة.

تؤدي زيادة الاستثمار في هذه الفئة أيضاً إلى التأثير إيجاباً على مجموعة القطاعات الاقتصادية وكامل سلسلة القيمة. فعلى سبيل المثال يمكن معالجة الحليب وصنع منتجات مشتقّة منه، وكذلك معالجة بقايا الأسماك وتحويلها إلى مغذيات.

يسهم دعم و تسهيل الوصول إلى المنتجات المحلية في توفير فرص جديدة، والطلب عليها قائم حالياً. إنّ التوسّع والجودة ضروريان ولكن الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة تؤديان أيضاً دوراً مهماً في تنمية هذا القطاع من اقتصادنا.

بدر النعيمي
ممثل عن مكتب أبوظبي التنفيذي

القسم الثاني

المنتجات التي يمكن إنتاجها أو معالجتها محليا

يمكن معالجة معظم المنتجات محلياً عبر العمليات الصناعية.

تشير التقديرات في الإمارات العربية المتحدة إلى أن قرابة 60 في المئة من المنتجات المستهلكة تتم معالجتها محلياً. وتعد الدولة مُصدِّراً إقليمياً للعديد من الأغذية المصنعة مثل السكر والمكسرات والمعكرونة.

تركز الحكومة في هذه الفئة على دعم التقنيات الغذائية الجديدة والمتطورة والتي يمكن أن تعزز المرونة الغذائية للدولة. مثلاً يسهل تخزين التقنيات التي تحدّ من النفايات والتي توفر بدائل عن البروتينات الحيوانية.

يبحث المستهلكون اليوم عن الأغذية والمشروبات التي تتمتع بالجودة والقيمة الغذائية. وفيما نعمل على توسعة عملياتنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإننا نتكيف بشكل فعال مع سلوك المستهلكين المتغير وديناميكيات السوق من خلال الاستثمار والابتكار والتعاون مع العلماء وخبراء التغذية والمهندسين والشركاء لتلبية توقعات المستهلكين.

آلان سميث
الرئيس التنفيذي، مجموعة أغذية

القسم الثالث

المنتجات الأساسية التي لا يمكن إنتاجها محلياً

يشكّل عدد من الأغذية مثل الحبوب والبذور الزيتية ركيزة لمعظم النظم الغذائية الحديثة على مستوى العالم. وبالنسبة إلى دول مثل الإمارات العربية المتحدة، من غير المرجح أن يتم إنتاجها محلياً على المدى القصير إلى المتوسط حتى في ظلّ التقدم التكنولوجي اللافت.

تحافظ الحكومات عادةً على احتياطيات من هذه الأغذية. ولكن يمكن اللجوء إلى تدابير أخرى مثل سنّ قانون لضمان تنويع مصادر الاستيراد وتجنب الاعتماد المفرط على مصدر استيراد واحد لمنتج معين.

كما يمكن أن يساعد تشجيع وتحفيز الاستثمار الدولي لشركات الأغذية المحلية في الخارج والعكس، على جذب الاستثمارات الدولية، ما يؤدي إلى دعم التجارة وزيادة مرونة سلسلة الإمداد الغذائي.

"يمكننا أداء دور لافت في تعزيز النظام الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إنشاء روابط دولية مزدهرة وجديدة لسلسلة الإمداد الغذائي."

جيل أدوتيفي
المدير التنفيذي لمحفظة الأغذية والزراعة، "القابضة" (ADQ)

غالباً ما يزيد الطلب على البروتينات من بين باقي عناصر السلة الغذائية مع ازدياد ثراء المستهلكين، ما يشكّل تحدياً خاصة وأن أنظمة إنتاج البروتينات العالمية منهكة حالياً. يمكن أن تؤدي الممارسات الزراعية المتكررة إلى انتقال الأمراض وهناك تأثير سلبي على البيئة حيث تقدّر زيادة انبعاثات الدفيئة من الزراعة وخاصة الماشية بما يعادل 8.8 جيجاطن من ثاني أكسيد الكربون.

كما شهد طلب المستهلكين حول العالم نمواً هائلاً على بدائل البروتينات الحيوانية الأكثر استدامة بيئياً بعد أن حلّت اللحوم النباتية مكان الماشية. وتزداد أشكال البروتين البديلة رواجاً في الإمارات العربية المتحدة ومنها اللحوم البديلة والبروتين الفطري.

ويعتبر إنتاج البروتين الحيواني في دولة الإمارات العربية المتحدة محدوداً ولكنّه قابل للتطوير بفضل التقنيات الجديدة التي تقدم حلولاً حديثة.

في هذا الإطار، طرحت شركة التكنولوجيا الناشئة "ألف فارمز" منتج لحوم أبقار خالياً من الانبعاثات صُنع في المختبر وسيتم إنتاجه في إمارة أبوظبي وتوزيعه في كافة أنحاء الإمارات. وتمّ ذلك من خلال التمويل الذي قدمته منصة "دسربت أي دي" التابعة لـ"القابضة" (ADQ)، وبعض من أبرز المستثمرين المحليين والدوليين، كما أطلقت شركة "أغذية" التابعة لـ"القابضة" (ADQ) مؤخراً أول خط إنتاج لحوم نباتية.

"لا شك أنه ينبغي التوسع بقدرات التكنولوجيا في القطاع الزراعي لتحقيق نظام غذائي مستدام قادر على زراعة المحاصيل ودعم المزارعين وتوفير مصادر أغذية بديلة (كاللحوم النباتية) تعزز المرونة الغذائية للدولة."

فيصل الحمادي
مدير تنفيذي - المشاريع الإستثمارية الجديدة، "القابضة" (ADQ)

الجزء الرابع

طرق تعزيز المرونة الغذائية في الإمارات العربية المتحدة

شهد قطاع الأغذية والزراعة في الإمارات على مدى السنوات العشر الماضية تحولاً. وفيما تعمل الدولة على توسيع القدرات الزراعية لحماية إمداداتها الغذائية، لا بدّ من مراعاة عوامل التمكين الخمسة التالية:

عامل التمكين الأول: تحفيز الإنتاج المحلي

الهدف هو زيادة كفاءة الإنتاج الغذائي المحلي.

سيكون لتعزيز القدرة على إنتاج الغذاء تأثير طويل المدى على مواجهة التحديات الهيكلية التي تعترض دولة الإمارات العربية المتحدة.

أسست "القابضة" (ADQ) عام 2020 شركة "سلال"، الركيزة الأساسية للنظام الغذائي في إمارة أبوظبي، بهدف دعم منظومة الأغذية والزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتنويع مصادر الغذاء. وتم تحديد المواد الغذائية الرئيسية مثل الدواجن والفاكهة والخضار على أنها مواد ذات أولوية، بالإضافة إلى تدريب ودعم المنتجين المحليين في دمج تقنيات الزراعة الجديدة في عملياتهم.

"قامت إمارة أبوظبي بعمل لافت من خلال جذب مؤسسات التكنولوجيا المتنوعة في مراحل إنشائها الأولى، ويتعين علينا الآن توسيع نطاق هذه الأفكار لإحداث تأثير ملموس والتوصل إلى نتائج مهمة تدعمها سياسات التمكين والمواهب والسوق الحيوي."

عبد العزيز الملا
المؤسس و الرئيس التنفيذي، مزارع مدار

ويبرز توجّه حالياً لاعتماد تنظيمات ومعايير أكثر صرامة في ما يتعلق بجودة الواردات والحوافز والمنح المقدّمة للقطاع. ولا بدّ للشركات في مراحل إنشائها المبكرة الحصول على الحوافز ومستويات الدعم المناسبة لتعزيز النمو والابتكار والتنمية. وستكون التدابير المفضلة تلك التي تحفز البحث والتطوير للتوصّل إلى أنواع زراعية جديدة وبنية تحتية متينة.

"يمكن للقطاعين العام والخاص أن يلعبا دوراً فعالاً في سلسلة القيمة الغذائية والزراعية. ودورنا كحكومة مساعدتهما على النجاح وتعزيز الكفاءة التشغيلية مع الترويج للأغذية المحلية. القطاع الخاص شريكنا الرئيسي في قيادة المرونة الغذائية"

سعادة سعيد البحري سالم العامري
مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية

عامل التمكين الثاني: الاستثمار في التكنولوجيا

تحدّ الابتكارات من تكاليف الإنتاج وتوفر موادّ غذائية عالية الجودة.

تساهم التكنولوجيا في تقدّم الزراعة في الإمارات. وتحدد الدولة أفضل الممارسات والخبرات حول زراعة المحاصيل في الصحراء. كما يجري تطوير أساليب حديثة للريّ أو أنواع جديدة من الفاكهة والخضار التي يتم إنتاجها في الصوبات الزراعية. ويمكن تربية الدجاج والماشية لتكون أكثر تأقلماً مع مناخ دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن ابتكار أنواع بذور جديدة تتطلب كمية أقل من الماء. تتيح الجهود المماثلة للشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا إنشاء مجموعة مؤسسات زراعية محلية مدعومة بالتكنولوجيا، مما يؤدي إلى تعزيز المرونة على المدى البعيد.

إذا عملنا على تطوير منظومة ابتكارنا سريعة النمو، ستتوفر لدينا منصة قوية للشركات تتيح نشر تكنولوجيات محلية أكثر فعالية من حيث التكلفة وأعلى قيمة على المدى الطويل.

سعادة المهندس سيف محمد الشرع
وكيل الوزارة المساعد لقطاع المجتمعات المستدامة والقائم بأعمال وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنوع الغذائي
وزارة التغير المناخي والبيئة

مستقبل الاستثمار بالتقنيات الزراعية في أبوظبي

تسارع اعتماد التقنيات الجديدة مثل المزارع العمودية والزراعة "الذكية" بعد تأثير الأحداث الأخيرة على سلاسل الإمداد العالمية وأسعار السلع الأساسية.

اجمالي الاستثمارات التكنولوجية خلال 3-5 سنوات

681 مليون درهم إماراتي
البحث و التطوير الهجين و والإنتاج

534 مليون درهم إماراتي
اعمال البحث والتطوير فقط

يمكننا تعزيز قدرتنا الإنتاجية من الأغذية من خلال زيادة استثماراتنا في التكنولوجيا الجديدة. نلتزم بدعم الشركات المحلية والأجنبية المتخصصة بتكنولوجيا الأغذية، ومساعدتها على تطوير وتوسيع أعمالها في دولة الإمارات، وتطويع تقنياتها لمواجهة التحديات الماثلة في منظومتنا الغذائية.

سعادة د طارق بن هندي
المدير العام
مكتب أبوظبي للاستثمار

عامل التمكين الثالث: تشجيع الاستهلاك المحلي

يجب تشجيع المستهلكين على شراء المنتجات المحلية.

على المنتجات التي تحمل علامة "صُنع في الإمارات" أن تولّد شعوراً بالفخر والتقدير. ففي العديد من الدول، يدفع المستهلكون مبلغاً أكبر مقابل المنتجات المحلية. ويساهم وضع العلامات والتوضيب المتقن وكذلك الحوافز والتوعية حول مصادر الغذاء في التأثير على مشتريات الطعام كما هي الحال في سنغافورة. وتعتبر توعية المستهلكين حول الفوائد الغذائية للمنتجات التي تُنقل سريعاً من المصدر إلى المائدة أساسية.

عامل التمكين الرابع: تدويل الأمن الغذائي

تعتمد المرونة الغذائية لدولة الإمارات على تحقيق توازن بين إنتاج الأغذية المحلي وسلاسل الإمداد الدولية القوية.

يتيح التعاون مع المنتجين الدوليين للإمارات العربية المتحدة والدول الشريكة تنويع مصادر استيراد المواد الغذائية المهمة وتمكين طرق التجارة الحالية والجديدة. وتتمتع الإمارات بعلاقات متينة مع العديد من الدول المنتجة الرئيسية، ولكن تبرز فرص لمزيد من الاستثمار دولياً وتشارك الابتكارات والقدرات والنهج والمعرفة. كما يسهم النجاح في جعل عمليات الاستيراد والتصدير أكثر موثوقية وتنوعاً حتى في أصعب المراحل.

يمكن أن يضمن توقيع عقود طويلة الأجل مع الشركات التجارية الدولية توفير إمدادات ثابتة من الحبوب والبقول والزيوت الرئيسية. ومن الأمثلة على ذلك استثمار "القابضة" (ADQ) في شركة "لويس دريفوس،" إحدى أكبر الشركات العالمية العاملة في قطاع تجارة ومعالجة السلع الزراعية.

ودعماً لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة الهادفة إلى تعزيز مرونة نظامها الغذائي، تستثمر "القابضة" (ADQ) في ترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي للأغذية. وتسهل البنية التحتية وارتباط الإمارات بالدول الأخرى جهودها الهادفة إلى تلبية طلب المستهلكين في كافة أنحاء المنطقة.

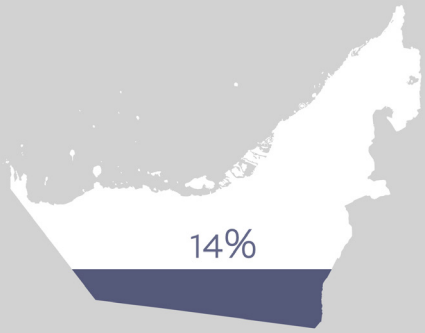

وهنالك حاجة إلى قرابة 10,000 كيلومتر مربع من الأراضي (أو ما يعادل 14 في المئة من مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة) تتم زراعتها لتوفير ما يكفي من الحبوب وزيت الطعام والبقوليات وتلبية الطلب من سكانها.

عامل التمكين الخامس: الحدّ من هدر الطعام

تظهر أهمية تحديد الإرشادات المتعلقة بهدر الطعام والبنية التحتية الداعمة من أجل العمل على تقليل الهدر وتعزيز المرونة الغذائية.

هنالك حاجة أيضاً إلى التنسيق بين المكوّنات الرئيسية في سلسلة التوريد للحد من هدر الطعام والذي يبرز بشكل أخصّ في بداية عملية الإنتاج أو في مرحلة الاستهلاك.

ويمكن لبنية التخزين التحتية أو سلسلة التبريد تحسين العمليات لتقليل هدر الطعام بدعم من عمليات النقل الفعال والرقمنة. كما يعتبر توجيه القطاع الخاص وتوعيته مهمين للحد من هدر الطعام.

الجزء الخامس

خاتمة

تعتبر المسيرة نحو تعزيز المرونة الغذائية حافلة بالتحديات، إلا أنّ دولة الإمارات أحرزت تقدماً هائلاً في هذا المجال، حيث تدرك أهمية الاستثمار في إنتاج الغذاء المحلي وسلسلة القيمة المتكاملة القوية لدعم الأجيال القادمة.

فقد حددت الاستثمارات والمشاريع والمساعي المبذولة في قطاع الأغذية والزراعة مساراً واضحاً للانتقال إلى المرحلة التالية التي تستهدف مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي.

وتشمل هذه الحلول الأساسية:

- الاستمرار في تعزيز دور الإمارات كمركز غذائي إقليمي وعالمي
- تشجيع المستهلكين على دعم المزارعين المحليين ومنح الأولوية للمنتجات الغذائية المحلية في عمليات الشراء اليومية
- تطوير منظومة الابتكار الغذائي والزراعي لمواءمة أهداف ريادة الأعمال والاستثمار والبحث من خلال الاستثمار في بنية تحتية متطورة للتخزين
- الاستثمار في البنية التحية للتخزين
- الحد من هدر الطعام وتوعية أفراد المجتمع

تتميز دولة الإمارات بموقع استراتيجي وباقتصاد تنافسي ومنتج. كما تحتضن موارد متنوعة ومواهب لافتة إضافة إلى البنية التحتية القوية، مما يتيح لها رفع مستوى المرونة الغذائية.

وينشط القادة المؤثرون في إيجاد طرق فعالة لتسهيل الوصول إلى المواد الغذائية عالية الجودة. وسيساعد تطبيق هذه الحلول المحددة على تسريع تقدم الدولة نحو تحقيق المرونة الغذائية على المدى الطويل ودعم أجيال المستقبل خلال الأعوام الخمسين القادمة وما بعدها.

ADQ FWD

القابضة فورورد

تعزيز مستقبل الغذاء
لتحقيق المرونة المستدامة

تواصلوا معنا على

Twitter
@ADQ_official

Instagram
@ADQ_official

Linkedin
ADQofficial